السلطات السعودية تلغي 3 مشاريع كهربائية

وتشير الوثائق إلى أن بداية الأزمة تعود إلى عام 2021، حين جرى تعليق أحد المشاريع نتيجة ضغوط مالية أثّرت على الميزانية العامة وأدت إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

ومع مرور الوقت، تفاقمت الأزمة بشكل أكبر مطلع عام 2026 بعد صدور قرارات بإلغاء مشروعين إضافيين كان نفس المقاول ينفذهما، ما أدى إلى توقف كامل للمشاريع الثلاثة ودخولها في مسار نزاع قانوني واسع.

وبحسب المستندات، اتفق الأطراف على اللجوء إلى التحكيم الدولي وفق قواعد التحكيم التابعة للأمم المتحدة، على أن يكون مقر التحكيم في مملكة البحرين.

وتطالب شركة المقاولات الرئيسية، إلى جانب شركائها من المقاولين من الباطن، بتعويضات تُقدّر بنحو 800 مليون ريال سعودي نتيجة فسخ العقود.

وتعكس هذه التطورات في مجملها مفارقة لافتة في إدارة الأولويات الاستثمارية، حيث تتزامن الإلغاءات والتعثرات في مشاريع البنية التحتية الحيوية مع توسع كبير في الإنفاق على الغسيل الرياضي والترفيه، ما يثير تساؤلات حول توازن توزيع الموارد العامة وكفاءة توجيهها بين المشاريع الاستراتيجية الأساسية والمشاريع الترفيهية والرياضية ذات الطابع التوسعي.